



خطاب جلالة الملك

بمناسبة الذكرى الثامنة عشرة لتقديم وثيقة الاستقلال

الحمد لله   والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

شعبنا الوفي :

لقد مرت اليوم بالضبط ثمان عشرة سنة على اليوم العظيم الذى أظهر فيه الشعب المغربي بصفة جازمة عزمه القوي على انهاء نظام الحماية.

وسيبقى يوم 11 يناير 1944 من الايام الغر البارزة في تاريخنا المجيد التي يحق لكل مغربي في الحاضر والمستقبل أن يفتخر بها عن جدارة.

لقد سددت في ذلك اليوم أكبر ضربة للاستعمار وفتحت في قلعته المنيعة ثلمة ظلت تتسع شيئا فشيئا حتى قضت عليها بالانهيار.

ولم يكن للحماية أن تقف مكتوفة الأيدي أمام تلك الضربة الحاسمة، مثلها في ذلك مثل جميع الأنظمة التي أنشئت وتعهدت بصورة مصطنعة، ولم تستمد حيويتها من الأمم التي فرضت عليها.

كما لم يكن من الصعب حينئذ التنبؤ بردود الفعل المترتبة عن ذلك، والشعب المغربي — عندما طالب باستقلاله وممارسة سيادته الكاملة — قبل سلفا أن يتحمل بشجاعة وتضحية جميع المحن والأضرار التي كان المحتل الغاصب ينوي أن يلحقها به.

لم يكن يوم 11 يناير 1944 وليد المصادفات، فلقد أبى جلالة الملك المرحوم محمد الخامس — وهو يحتفظ بما له من اعتبار كملك البلاد — إلا أن يبقى على الدوام الوطني الصادق القوي العزم على أن يخوض معركة إيجابية لتحقيق استقلال وطنه وصيانة كرامة شعبه.

وبهذه الروح المؤمنة الطيبة عاش شديد الصلة بالوطنيين المخلصين المنظمين وكانت اتصالاته بهم تتم أغلب الأحيان في الخفاء وتنبثق عنها المقررات التي تمهد السبيل للاستقلال وتيسر الأسباب للتحرر.

ولكن قيادة محمد الخامس حولت الحركة الوطنية التي كانت تستهدف ادخال إصلاحات، الى حركة شعبية واسعة النطاق ترمي الى كسر اغلال الاستعمار وتحرير البلاد من أثار وطأته الثقيلة، وان الذين عاشوا في تلك الساعات الحاسمة شيبا وشبابا، واسعدهم الحظ بالوقوف بجانب محمد الخامس رضي الله عنه ليعلمون أكثر من غيرهم الدور الحاسم الذي قام به ذلك الملك البار في تحويل مجرى تاريخنا الحديث.

أجل لقد أدرك الشعب منذ اللحظة الأولى أن ملكه هو قائد معركته وبطل كفاحه فبمجرد ما قدمت الى سلطات الحماية عريضة الاستقلال بدأت وفود الشعب وجماعاته العديدة المتكاثرة ترد على القصر الملكي وأن هذه الساعات الخالدة التي لن تنمحي من ذاكرتنا نحن الذين حظينا بالعيش فيها لتشكل — بكيفية مادية محسوسة — مظهرا جديدا وتؤكد تأكيدا قويا القاعدة الأساسية للملكية المغربية التي جعلت دائما من الملك



المؤتمن على كل سيادة شعبه بدون جدال، كما كانت تلك الساعات فرصة تتحقق فيها سلطات الحماية من اخفاق دعواها ان هذه القاعدة ان هي إلا وهم قانوني يعطي الملك بمقتضاه لنفسه حق التعبير عن إرادة الشعب.

ومنذ تلك اللحظة اندلعت الشرارة الأولى المؤذنة بابتداء العراك الشديد الذي يخوضه الملك والشعب لتحرير الوطن واسترجاع سيادته السليبة.

ولقد قبل الشعب مثلما قبل الملك سلفا تحمل جميع العواقب المترتبة عن خوض معركة من هذا القبيل.

ولقد أتى يوم 20 غشت بعد مختلف المعاملات القاسية التي تحملها شعبنا الباسل فتجلت فيه أكبر مظاهر التضامن والتجاوب اللذين قوت أواصرهما أحداث تاريخنا المجيد.

ثم كان الرجوع من المنفى يوم 16 نونبر سنة 1955 وتلاه إعلان الاستقلال يوم 2 مارس سنة 1956.

ولقد ظل جلالة الملك المرحوم محمد الخامس رضي الله عنه وفيا للمبادىء التي كان يستلهم منها وهو يقود معركة الاستقلال، فلم يكد يعود من منفاه حتى عمل لاشراك شعبه في الحكم فأسند الى المنظمات التمثيلية الخاضعة لمقاييس المعتبرة آنذاك ادارة البلاد.

وكان من اللازم القضاء على مخلفات العهد البائد، والشروع بادىء بدء في تحويل الأجهزة القديمة المكسوة عن قصد حلل الاقطاعية، وجعلها ملائمة للاحتياجات الجديدة التي يتطلبها المغرب المستقل.

وكان الشغل الشاغل لجلالة الملك المرحوم، أن يجعل هذه الأنظمة ديمقراطية، وذلك بإيجاد مؤسسات منبثقة من الشعب، وفي هذا الصدد أنشىء المجلس الوطني الاستشاري الذي كان يشخص برلمان الشعب في المستقبل، كما وقع تطبيق قانون الحريات العمومية الذي يتيح لكل فرد أن يعبر عن إرادته ويمارس مجموع حقوقه بصفة عامة.

وبعد ما أخرج جلالته الى الوجود المنظمات التمثيلية للجماعات المحلية شرع في دراسة تمثيل مجموع الشعب.

فبينما كانت الحكومة المؤسسة يوم 23 مايو 1960 منكبة على إعداد الظهير المتعلق بالمجالس الجماعية والبلدية أعلن جلالته عن عزمه على تزويد البلاد ابتداء من سنة 1963 بمؤسسات تمثيلية وطنية تسمح للشعب كله بالمشاركة في تسيير شؤون الدولة ومراقبة التسيير من لدن الأفراد المنتخبين لذلك.

لكن الأقدار الالهية شاءت أن ينتقل محمد الخامس الى الرفيق الأعلى، بيد أن الأفكار القويمة والمبادىء السديدة التي بنى عليها سياسته ستظل فينا حية خالدة، وسنبقى نحن وشعبنا أوفياء لها مخلصين.

إننا بمجرد ما تربعنا على عرش أجدادنا المنعمين حرصنا كل الحرص على أن لا نحيد قيد أنملة عن القاعدة الأساسية التي هي استمرار الدولة، وهذه القاعدة المستمدة من أعلى النظريات في علم القانون تشكل — عندما تراعى — خير تعبير عن وجود مجموعة وطنية حقيقية، وعن جهاز دولة يستمد قوته وفعاليته وتنظيماته من ارتباطاته العميقة بالجماعة الوطنية.

فبجانب العمل الذي قمنا به خلال الأشهر العشرة الأولى من عهدنا — لتهييء أسباب الحياة الرغيدة لشعبنا وضمان انتعاش الفرد في نطاق الجماعة بذلنا ما في وسعنا لادخال تحويل على أجهزتنا الادارية لنجعلها



صالحة للظروف الجديدة المتولدة عن وجود المجالس البلدية والجماعية.

ولقد وقع الشروع — أو كاد — في إدخال إصلاحات عظيمة تغير تغييرا جوهريا النظريات العتيقة للحكومة، وتحررنا من بقايا أنظمة الحماية التي ولى زمانها.

ولم نفكر في هذه الاصلاحات ونهيئها إلا لنمهد — بكيفية أدق — للمؤسسات التمثيلية للبلاد التي كانت أحد الأهداف الوطنية الكبرى لجلالة والدنا المرحوم، والتي ما زلنا نجعل منها الباعث القوي لعملنا والهدف المنشود منه.

وهل هناك مناسبة أجدر من ذكرى 11 يناير 1944، لنؤكد لشعبنا الوفي تعلقنا المتين بكل ما كانت سياسة والدنا المنعم تبنى عليه ؟ ونعلن — علنًا — عزمنا على تزويد البلاد في الأجل الذي حدده قدس الله روحه لمؤسسات تمثيلية، حتى يتمكن شعبنا الوفي أن يشارك في تحمل مسؤوليات الدولة، ونكون وشعبنا من جهتنا — قاعدة متينة للنظام الذي ننوي تحقيقه، وذلك لضمان الأمن والعدالة والرفاهية للجميع.

ألقي بالرباط

الخميس 4 شعبان 1381 — 11 يناير 1962